الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.26
13 January 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة الثامنة

جنيف، ١٢-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثامنة

المقرر: **السيد إيفان جوسبودينوف (بلغاريا)**

البيانات الافتتاحية

المتحدثون:

الأمين العام للأونكتاد

آيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي

البرازيل باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين

جمهورية إيران الإسلامية (باسم المجموعة الآسيوية)

كوبا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

السنغال باسم المجموعة الأفريقية

بنن باسم أقل البلدان نمواً

ملاحظة للوفود

يعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات الوفود في موعد أقصاه **يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤**، وذلك إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5654/1066

البيانات الافتتاحية

١- قال **الأمين العام للأونكتاد** إن من الشواغل الرئيسية للبلدان النامية فيما يتعلق بمشاركتها في التجارة المتعددة الأطراف ما يتمثل في الافتقار إلى القدرة التنافسية. وأشار إلى أن عمل الأونكتاد يركز على السياسات العامة التي من شأنها أن تيسِّر تحسين القدرة التنافسية التجارية وأن تسهم في خفض تكاليف المعاملات بصورة عامة، بما فيها تلك التي تتأثر بهياكل النقل الأساسية وشبكاته وباستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بمزيد من العمل في استكشاف السياسات التي من شأنها أن تعزز القدرة التصديرية لمشاريع الأعمال في البلدان النامية، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢- وأضاف قائلاً إنه لكي تستفيد البلدان النامية من فرص التجارة والاستثمار الدوليين، ينبغي زيادة التشديد على إزالة ما تواجهه هذه البلدان من قيود في جانب العرض - أي تدعيم قطاع مشاريع الأعمال. وتؤدي الحكومات دوراً هاماً من خلال توفير إطار اقتصادي كلي مستقر، واعتماد قوانين ولوائح تنظيمية مناسبة لتهيئة بيئة مواتية للمشاريع، أما الدور المهم بعد ذلك فهو الدور الذي تؤديه المشاريع في تنويع الإنتاج وارتقاء سلَّم التكنولوجيا في اتجاه إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وعلاوة على ذلك، يتعين على كل بلد من البلدان أن يضع استراتيجية لدعم القدرة التنافسية للمشاريع بما يلبي احتياجات البلد، ومع مراعاة ما يتمتع به من مزايا وموارد.

٣- وتابع قائلاً إن مشاركة البلدان النامية بنجاح في التجارة الدولية تتوقف إلى حد كبير على بناء هياكل أساسية وخدمات في مجالي التجارة والنقل تتميز بالكفاءة وتؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات. وهذا يرجع إلى أن عملية العولمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التكنولوجية في مجال النقل، وكذلك بالممارسات التجارية وأنماط العمليات. وأشار، بصفة خاصة، إلى أن النمو القوي لعمليات النقل بالحاويات والاستخدام الواسع الانتشار لعمليات النقل المتعدد الوسائط يتطلبان توفر إطار قانوني وتنظيمي ملائم يكمِّل البيئة المواتية للأعمال التجارية والاستثمار. وأوضح أن المشكلة العملية التي تواجه العديد من البلدان هي مشكلة عدم تماسك وعدم فعالية التنسيق بين العناصر المكوِّنة للهياكل الأساسية الداعمة للتجارة. وعلى العموم، فإن ثمة حاجة إلى وضع سياسات وترتيبات إدارية وممارسات تنظيمية لمعالجة التباينات والتفاوتات المؤسسية والتنظيمية.

٤- وشدد على التحديات الجديدة التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بتعزيز أمن النقل. وفي هذا السياق، أشار إلى النهج المتعدد الأطراف الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى انتهاجه في قرار صدر عنها مؤخراً ومفاده أن التدابير الأمنية ينبغي أن تُتَّخذ بطريقة تكفل، إلى أقصى حد ممكن، عدم الإخلال بالممارسات التجارية الاعتيادية وما يتصل بها من ممارسات. وأشار إلى أن من الشواغل الهامة بالنسبة للعديد من

البلدان النامية ما يتمثل في التكاليف المالية والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ هذه التدابير، بالإضافة إلى الإطار الزمني الضيق المحدد للامتثال. وتحتاج هذه البلدان إلى مساعدة وإرشاد في تنفيذ هذه التدابير. وفي هذا الصدد، أعلن عن استهلال برنامج رئيسي في مجال الخدمات اللوجستية التجارية في أفغانستان كجزء من مجمل عملية إعادة تأهيل هذا البلد التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

٥- وشدد الأمين العام على الطابع الشامل الذي تتسم به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تعتبر أساسية بالنسبة لتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن كفاءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية في البلدان النامية لا تتوقف على إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية والتكنولوجيا فحسب، بل إنها تعتمد أيضاً على تزايد الوعي بالإمكانات التي تنطوي عليها هذه التكنولوجيات، وتطوير الأطر القانونية الملائمة لعمليات التجارة الإلكترونية. وتحدث الأمين العام إلى المندوبين عن مشاركة الأونكتاد في مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات وفي التحضير للمرحلة الثانية من هذه القمة التي ستعقد في تونس في عام ٢٠٠٥. وقال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤدي أيضاً دوراً هاماً في التعاون بين بلدان الجنوب حسبما تبين في المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ مؤخراً في مراكش (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣). وأشار إلى أن الأونكتاد سيواصل المساهمة في نشر أفضل الممارسات بشأن الاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما سيواصل دعم البلدان في تطوير سياساتها الخاصة بهذه التكنولوجيات.

٦- وتحدثت ممثلة **آيرلندا** باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى الاتحاد (إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا)** فرحبت بقيام الأونكتاد بتعيين خيارات محددة على صعيد السياسة العامة في ما يضطلع من عمل بشأن القدرة التنافسية لمشاريع الأعمال. وقالت إن هذه الخيارات تستند إلى تحليل لفئات منظمي المشاريع، والكيفية التي يعملون بها، ووسائل تيسير عملية الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وهي توفر مرجعاً رئيسياً في هذا المجال. وأعربت عن سرور الاتحاد الأوروبي لأنه قد تم، في سياق برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك)، وضع منهجية تدريبية خاصة بالنساء منظمات المشاريع، وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشجع الأونكتاد على مواصلة الاضطلاع بدوره كوكالة رائدة لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٧- وأضافت قائلة إن التقارير التي أعدتها الأمانة بشأن تيسير عمليات النقل والتجارة قد جاءت في حينها. وهي تستعرض عدداً من التطورات والتغيرات الرئيسية التي حدثت على الصعيد العالمي والتي يتعين على البلدان النامية أن تستجيب لها. وقد بيَّنت هذه التقارير بشكل جيد ما تواجهه هذه البلدان من تحديات تنظيمية وأمنية وتحديات تتعلق بما يلزم إدخاله من تعديلات، كما أبرزت المساهمة التي تقدمها تكنولوجيات المعلومات

والاتصالات في التصدي لهذه التحديات. وأشارت المتحدثة أيضاً إلى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لبرامج المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد، مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية.

٨- وتابعت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن اجتماع الخبراء المعني بقياس التجارة الإلكترونية كأداة لتنمية الاقتصاد الرقمي، وهو الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، يقدم خدمة للبلدان الأعضاء وإن ما نشأ عنه من عمل بشأن المؤشرات الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ينطوي على إمكانات هائلة فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز في هذا المجال. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يعترف أيضاً بالمساهمات الهامة للأونكتاد في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات وذلك للمساعدة في وضع ما تنطوي عليه هذه التكنولوجيات من إمكانات ومعارف في خدمة البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تقرير الأونكتاد بشأن *التجارة الإلكترونية والتنمية*.

٩- وتحدث ممثل **البرازيل** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فقال إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عنصراً حيوياً لأية استراتيجية إنمائية فعالة ومتقنة التصميم، ذلك لأنها تشكل الجزء الأعظم من الاقتصاد في البلدان النامية، كما أنها أساسية بالنسبة للحد من الفقر، وتنويع الإنتاج، وتوسيع القاعدة التصديرية. وأضاف قائلاً إن من المهم تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص، ولكن الدور المناسب الذي تؤديه الحكومات يتفاوت من بلد إلى آخر. وفيما يتعلق بمسألة توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، شدد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية. كما لاحظ أنه من أجل تكملة الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يلزم إدخال تعديلات على النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما فيما يتصل بالاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وعلاوة على ذلك، يمكن للبلدان المتقدمة أن تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية من خلال إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية وغير ذلك من الحواجز التي تعترض التجارة.

١٠- وشدد على الدور الأساسي للقضايا المتصلة بتيسير النقل والتجارة في عملية التنمية في جميع البلدان، وبخاصة في البلدان النامية. وأوضح أن تكاليف النقل والتكاليف المتصلة بالامتثال للضوابط التجارية قد أصبحت تشكل حواجز أكثر أهمية من التعريفات فيما يتصل بدخول الأسواق. وبالإشارة إلى اجتماع الخبراء المعني بتطوير النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية، شدد على أن الوصول إلى خدمات النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للقدرة التنافسية للمشاريع في الاقتصاد العالمي وأن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا، لا تتمتع بإمكانية الاستفادة من هذه الخدمات إلا بقدر محدود. وأكد على ضرورة إجراء المزيد من البحوث بشأن النقل المتعدد

الوسائط ووضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بتيسير عمليات النقل والتجارة. وفيما يتصل بمسألة تعزيز أمن النقل البحري وأمن الموانئ، شدد على أهمية الأخذ بنهج عالمي منسق لوضع هذه التدابير وتنفيذها. وأشار إلى ارتفاع تكلفة بعض التدابير الأمنية وإلى أن بعض البلدان قد لا تستطيع تحمُّل هذه التكاليف وبالتالي فسيلزم تقديم مساعدة متعددة الأطراف للتغلب على هذه المشاكل.

١١- وأشار إلى ما يرمز إليه توقيت عقد دورة اللجنة - بين مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، والأونكتاد الحادي عشر - وأكد على ما تشعر به مجموعة الـ ٧٧ والصين من ارتياح إزاء عمل الأونكتاد بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقال إنه ينبغي للأونكتاد، بصفة خاصة، أن يولي اهتماماً لخطر التهميش التكنولوجي الذي يتهدد البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يرصد ويحلل التقدم الذي يحرز في الفترة الفاصلة بين مرحلتي مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات وأن يسهم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة هذا. وأعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين للسياسات الرامية إلى تشجيع استخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر، وقال إن مجموعته ترحب بالمبادرات الدولية التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، مثل مبادرة صندوق التضامن الرقمي.

١٢- وتحدث ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** باسم **المجموعة الآسيوية** فقال إنه يلزم زيادة تعزيز الدعم الدولي من أجل بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، مع إتاحة المجال في الوقت نفسه لانتهاج سياسات تركز على التنمية في مجالات مثل الاستثمار ونقل التكنولوجيا والارتقاء بالمستوى التكنولوجي وبناء القدرات الإنتاجية المحلية على مستوى المشاريع. وأوضح أن هذا يتطلب أيضاً توفر مجال للتحرك والمرونة على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بالالتزامات المتعددة الأطراف. وينبغي للأونكتاد أن يواصل ويعزز عمله فيما يتصل بتحليل السياسات وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال تدعيم القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣- وأضاف قائلاً إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تمثل أداة لنمو القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي تعزيز المكاسب التي يمكن تحقيقها بالاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بحيث يتسنى للبلدان أن تسد الفجوة الرقمية، وبحيث يمكن للبلدان النامية بصفة خاصة أن تزيد من مشاركتها في السلسلة القيَمية العالمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما ينبغي للأونكتاد أن يسهم في رصد الاتجاهات في تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قطاعات اقتصادية محددة.

١٤- وتحدث ممثل **كوبا** باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** فأشار إلى المساهمة الهامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصادات المنطقة، وشدد على أنه من المهم إيجاد سبل جديدة لتحقيق

الـــنمو وتعزيـــز القدرة التنافسية للمشاريع في هذه المنطقة. كما شدد على أهمية اعتماد سياسات على المستوى الاقتصادي الجزئي تركز على إيجاد سبل عملية لتعزيز القدرات الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد على الفرصة الـــتي تتـــيحها دورة اللجنة هذه للمساهمة في مناقشة الموضوع الذي سيتناوله الأونكتاد الحادي عشر بشأن بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي. كما استرعى الانتباه إلى الحدث الموازي لانعقاد الأونكتاد الحادي عشر والمتمثل في الاجتماع الذي سيعقد بشأن برنامج تنظيم المشاريع تحت عنوان "إمبريتيك الحادي عشر" ويتوقع أن يجمع في البرازيل بين ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣ من منظمي المشاريع.

١٥- وأوضـــح أهمـــية الامتثال للالتزامات الأمنية، وذلك بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من تجارة صادرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تتم مع أسواق الولايات المتحدة. وأبرز الشواغل المتعلقة بتنفيذ التدابير الأمنية في الوقـــت المناسب والحاجة إلى توظيف قدر كبير من الاستثمارات في المعدات والبرمجيات والتدريب. وفيما يتعلق بمسألة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لاحظ أنه بالإضافة إلى تحسين كفاءة سلاسل خدمات النقل والخدمات اللوجستية الدولية، فإن من شأن استخدام هذه التكنولوجيات أن يحسن أيضاً ممارسات إدارة المخاطر الجمركية كعنصر أساسي في تحسين أمن سلاسل التوريد، وتيسير إجراءات التخليص الجمركي وتحسين عمليات تحصيل الإيرادات الجمركية. كما شدد على أهمية النقل المتعدد الوسائط بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وعلى عدم وجود نظام مسؤولية دولي، مما أسفر عن ظهور عدة مبادرات إقليمية لوضع الأطر القانونية. وأعرب عن تأييده لعمل الأونكتاد في هذا المجال.

١٦- وأضاف قائلاً إن استراتيجيات وسياسات تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأوضاع والمصالح الاقتصادية الوطنية، ومن الضروري توفير حوافز محددة لتطوير هذه التكنولوجـــيات، مثل الحوافز المتمثلة في تقديم الدعم المالي لمشاريع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ودعم الأنشـــطة التدريبية في مجال الإلمام بهذه التكنولوجيات وبمتطلبات التجارة الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تكيـــيف الأطـــر القانونـــية والتنظيمية الوطنية بحيث تستوعب ممارسات التجارة الإلكترونية وأنشطة الأعمال الإلكترونية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة للبلدان النامية في رسم السياسات العامة في مجال التجارة الإلكترونـــية، بمـــا في ذلـــك تقديم الإرشادات بشأن السبل الكفيلة بتهيئة بيئة مواتية للتطوير الوظيفي للأعمال الـــتجارية الإلكترونية. وقال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ترحب بالنتائج التي خلص إليها اجتماع الخبراء المعني بقياس التجارة الإلكترونية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وباستحداث برنامج إلكتروني لتقاســـم الخبرات الفنية والمعلومات بشأن المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأعاد تأكيد تأيـــيد مجموعته لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات فيما يتعلق بتشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومـــات والاتصالات في الأعمال التجارية الإلكترونية بغية دعم تمكين البلدان النامية من الوصول على أساس منصـــف إلى الأسواق وتحقيق التنمية المستدامة. وأخيراً، قال إن مجموعته تقترح أن يتم النظر في مسألة الحكومة

الإلكترونية كموضوع تتناوله اجتماعات الخبراء في المستقبل بغية المساهمة في تقديم مقترحات محددة للعمل بشأن موضوع الحكومة الإلكترونية في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات التي ستعقد في تونس في عام ٢٠٠٥.

١٧- وتحدث ممثل **السنغال** باسم **المجموعة الأفريقية** فأشار إلى أن أفريقيا ربما كانت المنطقة التي تواجه القيود الأشد حدة في جانب العرض والتي تضعف قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية الدولية. وثمة حاجة ملحة لإيجاد السبل الكفيلة بتدعيم وتنويع القطاع الإنتاجي في أفريقيا. كما أشار إلى المساهمة الهامة لبرنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك) في تدعيم قطاع المشاريع وفي تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة.

١٨- وأكد على الأهمية الكبيرة لتطوير الهياكل الأساسية والخدمات في مجال النقل من أجل تجنب تزايد تهميش التجارة الدولية للبلدان الأفريقية التي انخفضت حصتها من قيمة الصادرات العالمية إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠١. وأوضح أن محنة هذه البلدان تتجلى في كون مجموع تكاليف شحن الواردات الأفريقية يزيد بنسبة ٥٠ في المائة عما هو عليه في آسيا وأمريكا اللاتينية. إلا أن هناك شراكات قائمة بالفعل بين القطاعين الخاص والعام في بعض الموانئ وأجزاء من شبكات السكك الحديدية، وقد أُبلغ عن تحقيق زيادات في الكفاءة. ويجري النظر في مخططات مماثلة في بلدان أخرى. وقال إنه يعتبر أن من شأن تنفيذ تدابير تيسير عمليات النقل والتجارة أن يساعد في الحد من التأخيرات في المرور العابر وخفض التكاليف، وبخاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ هذه التدابير قد ساعد في تحسين العمليات، وخفض تكاليف النقل، وتحسين الشفافية فيما بين الشركاء التجاريين. وفيما يتعلق بمسألة الأمن وتنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية، أعرب عن اعتقاده بأن هناك عدداً من البلدان الأفريقية التي لن تكون قادرة على التقيد بالموعد النهائي. ونوه بالتأثير الإيجابي للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وطلب توسيع نطاق هذه البرامج من أجل التعجيل بعملية التنمية التجارية والاقتصادية للبلدان الأفريقية.

١٩- وأعرب عن تقديره للمبادرات المتخذة مثل النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ونظام المعلومات المسبق عن البضائع، وقال إن هذه أمثلة إيجابية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومحاولة لمعالجة جانب من جوانب الفجوة الرقمية التي تم إبرازها في مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات. وأشار إلى أن المجموعة الأفريقية تسلم بأن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أهميتها بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هناك حاجة إلى فهم أفضل لحدود تأثير هذه التكنولوجيات. وفيما يتعلق بخطة عمل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، أعرب عن رغبة المجموعة الأفريقية في أن يقوم الأونكتاد بمتابعة هذه الخطة ومساعدة البلدان الأفريقية في الاستعداد للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة. وأوضح أن صندوق التضامن الرقمي الذي لم يتم إنشاؤه

خـــلال المـــرحلة الأولى من مؤتمر القمة التي عقدت في جنيف يظل ضرورياً من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في القارة الأفريقية. وبالإشارة إلى اجتماع الخبراء المعني بقياس التجارة الإلكترونية، شدد على الحاجة إلى قيام الأونكتاد بتنفيذ التوصيات التي انبثقت عن هذا الاجتماع.

٢٠- وتحدث ممثل **بنن** باسم **أقل البلدان نمواً** فأشار إلى أنه من الأولويات أن يتم إيجاد السبل الكفيلة بتدعيم وتـــنويع الاقتصادات في أقل البلدان نمواً. وأوضح أن القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ضعيفة بصورة عامة، وبالتالي ينبغي للشركاء الدوليين أن يدعموا الجهود الوطنية الرامية إلى دعم تطوير قطاع مشاريع يكون قادراً على المنافســـة. كما أن أعباء الديون في العديد من البلدان تمتص موارد قيِّمة من موارد تنمية القطاع الخاص ولذلك ينبغي إيلاء المزيد من الاعتبار لتدابير تخفيف أعباء الديون.

٢١- وأضـــاف قـــائلاً إن هذه البلدان، ومنها العديد من البلدان غير الساحلية، هي الأشد تضرراً من ارتفاع تكالـــيف النقل. كما أنها ترزح تحت أعباء ديون مفرطة وبالتالي فإنها غير قادرة على صيانة أو تحديث هياكلها الأساســـية المحدودة في مجال النقل. وقال إن هذه البلدان تعتبر أن من شأن تدابير تيسير التجارة والنقل أن تحسن الحالة الراهنة وأنه ينبغي إعطاء الأهمية القصوى لعقد الاتفاقات بشأن المرور العابر. وأشار إلى أن التدابير الأمنية الـــتي اعتمدت مؤخراً تعتبر عائقاً إضافياً يتعين تذليله وتوجد بصدده حاجة ماسة للاستثمار في المعدات والموارد البشرية.

٢٢- وقـــال إنه من المهم زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في المناقشات الدولية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واقتصاد المعلومات. وأعرب عن تقدير أقل البلدان نمواً للاهتمام الذي يوليه الأونكتاد لمسألة الفجوة الرقمـــية ولمســـاعدة هذه البلدان في تجنب التعرض لمزيد من التهميش في مجال التجارة الدولية، وذلك من خلال تحديد الفرص الاقتصادية الناشئة عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقال إنه من الضروري أيضاً إعادة النظر في مبادرة إنشاء صندوق التضامن الرقمي التي اقتُرحت في مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات.

- - - - -